الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

عـــ34ـــدد

تاريخ الاجتماع : الاثنين 08 جانفي 2024 (حصة صباحية).

جدول الأعمال: الاستماع إلى : السيد وزير التربية حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلّق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية II (عدد 2023/46)

- الحاضرون: (12)
- المعتذرون: (01)
- الغائبـــون: (02)
- الحاضرون من غير أعضاء في اللجنة: (03)

ساعة افتتاح الجلسة: العاشرة و05 دقائق صباحا.

ساعة اختتام الجلسة: الواحدة والنصف بعد الزوال.

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة صباح يوم الاثنين 08 جانفي 2024 استمعت خلالها إلى السيد وزير التربية حول مشروع هذا القانون.

وفي بداية تدخله، أفاد السيد وزير التربية أن هذا القرض يندرج في إطار مجهودات الدولة الهادفة إلى توفير الموارد المالية الضرورية لتنفيذ سياستها المتعلقة بتطوير المنظومة التربوية وجعلها قادرة على إنتاج قاعدة صلبة لرأسمالها البشري الذي تعتبره الرافد الأساسي لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي المنشود ودفع التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحقيق جملة من الأهداف أهمها توفير بنية تحتية تربوية عصرية لجميع التلاميذ في مختلف الجهات.

وأوضح أن ضعف الاعتمادات المرصودة لمهمة التربية إضافة إلى ارتفاع كتلة الأجور والتي تستحوض على ما يقارب 90 % من جملة النفقات تجعل تحسين البنية التحتية للمدارس والمعاهد وتعصير المنظومة التربوية يتطلب الاقتراض الخارجي لتوفير التمويلات اللازمة لإنجاز مشاريع التهيئة والترميم والتجهيز في كامل تراب الجمهورية مؤكدا على ضرورة إحكام الرقابة في كيفية وأوجه صرف هذه القروض وخاصة متابعة الإنجاز طبقا للمعايير المعتمدة في عناصر المشروع.

وأفاد أن عملية التمويل الجديدة تمثل امتدادا لبرنامج تعصير المؤسسات التربوية I وبالتالي مواصلة الشراكة والتعاون مع هذا الممول في مجال يحظى بأهمية خاصة من الطرفين. ويمثل اعترافا ضمنيا من الجهات المانحة بنجاح التجربة الأولى من ناحية ومصداقية البلاد التونسية في الإيفاء بتعهداتها المالية من ناحية ثانية.

كما أكد على ضرورة العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الجهات في ما يتعلق بالبنية التحتية التربوية وتحسين مؤشر الجودة والحوكمة بالمدارس الابتدائية والعمل على توفير مناخ وإطار تربوي جاذب وتحفيزي بجعل المؤسسات التربوية تستجيب إلى معايير المؤسسة الحديثة والعصرية والسعي إلى تقريبها من التلميذ لمحاربة الانقطاع المبكر عن التعلّم وإرجاع مكانة التعليم العمومي التي كانت ولا تزال أساس نجاح كل إصلاح باعتبار أن القطاع التربوي قطاع حيوي واستراتيجي مرتبط ارتباطا عضويا بكل القطاعات الأخرى لضمان تحقيق الرقي الاجتماعي والتطور والازدهار الاقتصادي.

كما أفاد أن هذا القرض سيساهم في ضمان إيفاء الدولة التونسية بالتزاماتها على غرار بقية بلدان العالم بخصوص تحقيق أهداف أجندا 2030 والهدف الرابع من برنامج التنمية المستدامة.

ثم قدّم أحد إطارات الوزارة عرضا حول برنامج تعصير المؤسسات التربوية في جزئيه الأول والثاني، وتعرض إلى الخيارات الكبرى والتوجهات العامة لوزارة التربية والمتمثلة في ضمان تعليم جيد ومنصف للجميع من خلال تطوير برامج التدريس ومنظومة التقييم والتكوين والتصدي لظاهرة الفشل المدرسي، إضافة إلى ضمان بيئة تعليمية جاذبة وآمنة من خلال تطوير البنية التحتية وتطوير الحياة المدرسية وتكريس مشروع المؤسسة وانفتاح المؤسسة التربوية على محيطها الخارجي. وكذلك في ضمان التحول الرقمي الشامل للمنظومة التربوية وضمان تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة الضامنة وتطوير التصرف الإداري والمالي وتطوير ثقافة التخطيط المحلي والتقليص من مركزية القرار وتعزيز الديمقراطية التشاركية .

وبيّن أن أهداف البرنامج تتمثل بالخصوص في المساهمة في النهوض بجودة مكتسبات التلاميذ وتحسين المردود الداخلي في المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي بما يتوافق مع مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص وتحسين جودة المنظومة التربوية من خلال تحسين ظروف البنية التحتية والخدمات التربوية في المراحل التعليمية سواء منها الإعدادية أو الثانوية.

كما قدم لمحة عن برنامج تعصير المؤسسات التربويةI ، حبق تم إحداث 59 مؤسسة تربوية موزعة بين 25 مشروع منجز و33 مشروع في طور الإنجاز و388 مشروع تهيئة وصيانة موزع بين 323 مشروع منجز و65 مشروع في طور الإنجاز. وأشار إلى اقتناء تجهيزات ومعدات للمطابخ المدرسية وتجهيزات تعليمية ومعدات لمخابر علوم الحياة والأرض والعلوم الفيزيائية والكيمياء وعلوم التقنية وعلوم الإعلامية إضافة إلى اقتناء (28) سيارة رباعية الدفع وتوزيعها على المندوبيات الجهوية للتربية لمتابعة الأشغال و(02) سيارات كبيرة للإدارة المركزية، علاوة على المساهمة في اقتناء معدات التوقي من كوفيد - 19. وأضاف أنه تم انتفاع قرابة 420 إطار من وزارة التربية بحلقات وملتقيات تكوينية خاصة بالصفقات العمومية والتصرف المالي وإدارة المشاريع والتنمية المستدامة.

ثم استعرض المعطيات المتعلقة ببرنامج تعصير المؤسسات التربوية II فيما يتعلق بالبناءات والتجهيزات والمرافقة الفنية والتكوين وتطوير الكفاءات للمتدخلين في هذا البرنامج. وأفاد أن المشروع المذكور سيمكّن من إحداث 80 مدرسة ابتدائية جديدة وتهيئة وصيانة المدارس الابتدائية ذات الأولوية، إضافة إلى اقتناء تجهيزات ومعدات تعليمية ومعدات إعلامية واقتناء 75 حافلة مدرسية وتوزيعها على كل المندوبيات الجهوية للتربية للمساهمة في تعزيز النقل المدرسي .

وأضاف أن المشروع سيخضع للمساندة والمرافقة الفنية لمتابعة الدراسات وإنجاز المشاريع في مختلف مراحلها المدرجة ضمن البرنامج من قبل وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز برنامج تعصير المؤسسات التربوية وتكوين إطارات وزارة التربية في عديد المجالات ذات علاقة بالبرنامج.

وأثار النواب عديد المسائل تعلقت بالخصوص بتهرّم البنية التحتية لعدد من المؤسسات التربوية وخاصة منها المشيّدة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وأوضحوا أن تردّي حالة المؤسسات التربوية أثّر سلبا على مردود التعليم العمومي وأدّى إلى تدنّي مستوى التعليم والانقطاع المبكّر عن الدراسة، وأكدوا على ضرورة وضع استراتيجية مستقبلية لمنظومة التربية الحديثة أساسها توفير الظروف الملائمة لعمل المدرّس والتلميذ وتوفير فضاءات تربوية عصرية متكاملة على كامل تراب الجمهورية .

كما تساءل النواب عن المقاييس والمعايير المعتمدة في اختيار المناطق والجهات المستفيدة من مشروع تعصير المؤسسات التربوية سواء على مستوى البناءات والتجهيزات أو على مستوى توفير وسائل النقل، مع التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الديمغرافي في الدراسة الاستشرافية للجدوى على المدى البعيد خاصة وأن الهدف من هذا المشروع هو تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الجهات .

وأكدوا أن تحقيق العدالة الاجتماعية لا يقوم على أساس تعصير المدارس التربوية وتحديثها في ظل وجود مدارس تفتقر الى أبسط التجهيزات والمرافق الضرورية على غرار وسائل النقل والماء الصالح للشرب وكذلك التجهيزات الصحية، واقترحوا في هذا الإطار تحوير مكونات البرنامج من خلال الاقتصار على بناء 50 مدرسة فقط عوضا عن 80 وتوجيه باقي الاستثمار نحو ترميم وتهيئة المؤسسات التربوية المهددة بالسقوط والتركيز على المناطق المحرومة في كافة تراب الجمهورية سواء في المناطق الريفية أو المناطق الداخلية ذات التضاريس الصعبة.

كما أكد بعض النواب على ضرورة إيلاء الرياضة والإعلامية أهمية كافية في التعليم الابتدائي والثانوي مشيرين إلى أن قرابة 33 % من المدارس دون ملاعب رياضية ومدارس أخرى تفتقر إلى الأجهزة الإعلامية واقترحوا تخصيص جزء من هذا القرض لبناء قاعات مراجعة في المدارس والمعاهد والرجوع إلى نظام الحصة الواحدة في المدارس خاصة بحكم بُعد عديد المدارس عن التجمعات السكنية.

كما تطرق نواب آخرون إلى مسألة الاكتظاظ في الأقسام الذي يتجاوز في بعض الأحيان 45 تلميذ بالقسم الواحد، ودعوا إلى ضرورة العمل على تطوير طاقة الاستيعاب وتحسين جودة الحياة المدرسية باعتبارها أحد أهم الأهداف المُراد تحقيقها.

كما بيّن عدد من النواب أنه رغم نجاح التجربة الأولى المتعلقة بتعصير المؤسسات التربويةا و المجهودات المبذولة، إلا أن ذلك يبقى غير كاف باعتبار الإشكاليات العميقة التي يعرفها القطاع التربوي، وتعرضوا في هذا الإطار إلى المسائل العقارية التي تُطرح على غرار بناء المدارس على أراضي غير مؤهلة للبناء ودعوا الوزارة إلى ضرورة التثبت في ذلك والتنسيق مع الجهات المعنية لإنجاز دراسات جيوفيزيائية.

كما تطرّقوا إلى المشاكل الصحية بسبب عدم توفر أدنى شروط حفظ الصحة في بعض المدارس وانعدام الأمن في المحيط الخارجي للمدارس والمعاهد وكذلك غياب الإطار التربوي في العديد منها ووسائل النقل بالنسبة للتلاميذ الذين يقطنون في المناطق الريفية. ودعوا إلى ضرورة مزيد العناية بالمؤسسات التربوية والعمل على تحسين مؤشر الجودة والحوكمة بها.

وأكد أغلب النواب على أن تجديد عقد القرض من الجهات المانحة هو اعتراف ضمني بنجاح برنامج تعصير المؤسسات التربوية في جزئه الأول. وثمّنوا طبيعته الاستثمارية، واستفسروا عن مدى تدخّل الطرف المقرض في وضع مكوّنات هذا البرنامج وهل تم الأخذ بعين الاعتبار نتائج الاستشارة الوطنية للتربية.

وأثاروا كذلك مشكل طول مدة إنجاز هذه المشاريع وذكروا أن برنامج تعصير المؤسسات التربوية لسنة 2014 المقدّرة كلفته بـ 70 م.د تمّ إنجاز ما يقارب 70 % من عناصره في ما سيتم استكمال بقية هذه العناصر سنة 2026. وهي مدة تتراوح بين 10و12 سنة الشيء الذي يمكن أن ينعكس سلبا على نجاعة وجدوى هذه المشاريع، وأكدوا في هذا الإطار على ضرورة الإسراع في الإنجاز في ما يتعلق بهذا المشروع لتحقيق الأهداف المرسومة والتقليص من الصعوبات و معالجة الوضعيات الاجتماعية التي يُعاني منها التلاميذ خاصة في الجهات الداخلية.

واستفسر نائب آخر عن كيفية عمل وحدة التصرف في المشروع ودورها ومهامها وتساءل عن أسباب عزوف المقاولين من إبرام صفقات مع وزارة التربية.

وأكدوا على ضرورة مدّ اللجنة بالجهات المعنية بهذا البرنامج والمعايير المعتمدة في التوزيع مع التوصية باعتماد مبدأ تكافؤ الفرص والتمييز الإيجابي. كما طلب القيام بدراسات دقيقة ومعمقة واستشرافية للمدارس الابتدائية التي سيتم بناؤها مع الحرص على تجهيزها بالمرافق الضرورية.

وأكد بعض النواب على ضرورة تحيين المعلوم الموظف على تلاميذ السنوات التحضيرية والمقدر بـ 15 د باعتبار أن العائلات أصبحت غير قادرة على الدفع، وذكّروا بصعوبة التسجيل الإلكتروني وكذلك صعوبة ادماج أطفال التوحّد والأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم، وإيجاد الحلول والآليات لهذه الفئة لضمان إدماجهم في الحياة المدرسية من خلال التفكير في إحداث مدارس خاصة بهم لضمان العدالة.

كما أثار أحد النواب الاشكال القانوني المتعلق بعدم تمكين المداس الابتدائية من الشخصية القانونية والذي تسبب في عدم نجاعة عمل هذه المدارس من خلال بطء الإجراءات التي تفرضها المركزية المطلقة، واقترح العمل على إيجاد الآليات القانونية لمنح هذه المدارس الشخصية القانونية وتمتيعها بالاستقلالية في التصرف لتفادي كل الإشكاليات المطروحة.

كما اعتبر أحد النواب أن الشروط المالية للقرض غير واضحة خاصة وأن وثيقة شرح الأسباب لم تتضمّن معطيات دقيقة في ما يتعلق بنسبة الفائدة الموظفة وهل هي ثابتة أو متغيرة.

وفي ردّه، أكد السيد وزير التربية أنه سيتم العمل وفق استراتيجية تقوم أساسا على مبدأ الإنصاف من خلال وضع مقاييس موضوعية في توزيع البرنامج ومزيد التوجه نحو المناطق الداخلية وخاصة الأرياف. وأوضح أن العمل على النهوض بالمنظومة التربوية من إصلاح البنية التحتية للمدارس والنظام التعليمي وإعادة تأهيل المدارس وتوفير الأساسيات يكون في إطار مقاربة منظوماتية يتطلب نجاحها تضافر جهود كل الأطراف المتدخلة باعتبار أن قطاع التربية قطاع حيوي في علاقة بكل القطاعات الأخرى.

كما بيّن أن المبدأ في إبرام الاتفاقيات هو عدم التنازل عن استقلالية القرار الوطني. واكّد أن البرمجة هي وطنية بالأساس، وتستجيب إلى مبدأ التمييز الإيجابي للجهات، موضحا أن الأولوية تتمثل في الأخذ بعين الاعتبار للوضعيات الكارثية التي أصبحت تشكّل خطرا على التلاميذ وعلى المدرسين.

كما أكّد أنه لا يوجد عزوف من قبل المقاولين في إبرام الصفقات مع وزارة التربية لأنه ليس هناك تأخير في الخلاص خاصة في جانب التمويل الخارجي.

وعبر السيد وزير التربية عن ارتياحه لمقترحات النواب والانسجام بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية في ما يتعلق بالأهداف والاستراتيجيات المقترحة للنهوض بالقطاع التربوي مؤكدا أن إحداث صندوق التربية في إطار قانون المالية لسنة 2024 يمثّل خطوة أولى في تجسيد

التوجهات الوطنية وعلى ضرورة تظافر كل جهود الأطراف المتدخلة في القطاع لضمان تحقيق النتائج المرتقبة في القطاع التربوي.

كما أوضح أن دور وحدة التصرف في المشروع يتمثل في دراسة مشاريع البناءات وإعداد طلب العروض ونشره وتقييم العروض وعرضها على لجان الصفقات أو اللجنة العليا الوزارية لمراقبة الصفقات العمومية منذ البداية وصولا إلى تدشين المدرسة على أرض الواقع. .

وفي ما يتعلق بالشروط المالية للقرض، بين أن البنك الاوروبي للاستثمار باعتباره الممول هو من يتولى القيام بالدراسة المالية وتحديد نسبة الفائدة، موضحا أن فترة الامهال مدروسة تتضمن سنتان للدراسات ومدة 5 سنوات لإنجاز المشروع .

وبعد جلسة الاستماع إلى السيد وزير التربية، قررت اللجنة طلب الاستماع إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط لمزيد الاستيضاح حول الشروط المالية للقرض.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري